وهنا يجب معرفة ان الواقع العملي أكثر تعقيدا من وهي ان اي محاولة لإشاعة اي شكل لثقافة سياسية معينة - اداة لاسترجاع المواطنة – يجب ان يسبقها عملية (تأهيل سياسي) ، والتي هي جزء من عملية التأهيل الاجتماعي لكامل الشعب ، فالتأهيل السياسي هي المحفز الاولي والمرحلة الأولى من عملية تشكيل الثقافة السياسية المطلوب بلوغها داخل المجتمع .

ومنظومة التأهيل السياسي هي جزء من عملية اعادة تشكيل القيم الأجتماعية داخل المجتمع لذلك فعند تسقيط هذا الفرض على واقع بلد معين ، فحالة التغيير الاجتماعي السريع والمتأزم التي ترافق الحروب والأزمات الأقتصادية التي كانت تعصف بذلك البلد ،والأخفاق شبه الكامل لمؤسسات الدولة فيه ،ستوفر البيئة النموذجية لسيادة القيم المتدنية لجزء واسع من الكتل الكبيرة تغطي على قيم وسلوك أبناء الريف والمدينة ، وتحول هذه المفاهيم والسلوكيات التى التغلغل داخل الحس الاجتماعي ، ولعل اسوأ مافي الامر صعوبة القضاء على هذه المفاهيم والسلوكيات لكونها ظاهرة بنيوية قابلة للتكيف وبصيغ مختلفة ، ومع حالة اكثر تفاقما ، عندما تصبح –الاغلبية من ابناء الشعب– يجد مشكلة في الموازنة بين العقل والدين ، فتكون النتيجة رفض واسع لفكرة الحوار البناء وسيادة تيار فكري يدعوا للاستحواذ والسيطرة ، بسبب مقوم الثقافة السائد.

وكآلية معالجة يستوجب استنهاض تيار فكري مقابل يدعو لصياغة ثقافة سياسية قائمة على الحوار ومرتكزة في جانبها الآخر على المواطنة وفي سبيل استدراك معنى الثقافة السياسية عرفها (دارسو)" بمنظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع "

ففي مجال الثقافة السياسية هناك اجماع حول وجود التباين والاختلاف حول شكل هذه المنظومة في الدول النامية عن البلدان المتقدمة فهي عند الثانية تمثل ثقافة مشاركة في حين تكون داخل مجتمعات الدول النامية ثقافة تابعة (رعوية)